سلسلة الطريق نحو الحقيقة 4

أصولية الإمامة

خليفة عبيد الكلباني العماني

دار المحجة البيضاء

سلسلة الطريق نحو الحقيقة 4

أصولية الإمامة

خليفة عبيد الكلباني العماني

دار العصمة

الطبعة الأولى

١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م

دار العصمة / كتب - قرطاسية - ترجمة - طباعة - خدمات أخرى

مملكة البحرين - السنابس

٠٠٩٧٣/١٧٥٥٣١٥٦ - ٠٠٩٧٣/٣٩٢١٤٢١٩ - daralesmah@hotmail.com

المقدمة



الحمد لله والصلاة والسلام على محمد واله الطاهرين.

وبعد فان هذه سلسلة كتبها الأخ العزيز الشيخ **خليفة بن عبيد الكلباني العماني** تتعلق بالمسائل الخلافية التي تختلف حولها نظرات المذاهب الإسلامية عموما والتي كانت مثارا للحوار ولم تزل كذلك... وقد راعى المؤلف أن تكون ميسرة لمختلف المستويات بعيدة عن التعقيد والإطالة، ومع ذلك فانه جعلها مذيلة بالمصادر التاريخية والحديثية التي اعتمدها أهل السنة دون ما تفرد به اتباع أهل البيت (ع) حتى تكون بالغة الحجة، قوية الدلالة... هذا وقد جاءت هذه المقالات نتيجة تجربة عاشها المصنف وبذل فيها طاقته ووفق لأن يفتح للنور طريقا فيستضيء من كان يبحث عنه.

وفي هذا الكتيب يسلط المصنف الضوء على **أصوليّة الإمامة** بأسلوب مبسط بديع نرجو لأن ينال إعجاب القارئ، وليسرح القارئ عن نفسه حجاب التعصب وليسرع الخطى حتى يصل للحقيقة وينجو بها...

الناشر



بعد أن انتهيت من الحديث عن مبدأ التشيع وبيّنت بأن خط التشيع هو خط أهل البيت وهو الخط الإسلامي الصحيح وقلت بأن ما عند الشيعة هو الأمر الذي عبّدنا به الشارع المقدس بالأدلة الشرعية.

وعلى هذا فلا بد وأن أبين المسائل الخلافية بيننا وبين غيرنا من المذاهب ومن هذه المسائل مسألة أصولية الإمامة وما هو الدليل عليها؟

سؤال:

هل الإمامة من أصول الدين؟

الجواب: أقول نعم هي من الأصول، ولكن هل هي من أصول الدين أو أصول المذهب؟

سؤال:

لماذا هذا التفريق بين أصول الدين وأصول المذهب؟

الجواب: هذا التفريق وضعه علماء المذهب لأجل الآخرين فإن الأكثر ربما لم يصله الدليل أو أنه وصله ولم يقتنع به فلا نريد أن نحمله تبعات ترك الاعتقاد بالإمامة للوازم الخطرة المترتبة على هذه المسألة ومن هنا قلنا إنها من أصول المذهب فنحن قد وصلنا الدليل وهو واضح لنا كل الوضوح.

سؤال:

وما هي تلك الأدلة؟

الجواب: أقول إنَّ الإمامة من الأصول كما أن النبوة من الأصول فكذلك الإمامة، لأن الغرض الذي من أجله أرسلت الرسل والأنبياء (حسب قاعدة اللطف).

وهي أن الله عز وجل خلق الخلائق من أجل هدف وهو الوصول للكمالات والابتعاد عن الانحراف وبما أن مرحلة وجود الأنبياء متقطعة وغير مستمرة والمدة بين كل نبي وأخر فترة طويلة وإذا علمنا بأن النبي محمد بن عبد الله صلى الله عليه وآله وسلم هو خاتم الأنبياء والرسل فلا بد في هذه الفترة من إتمام الغرض.

(وهو الوصول إلى الكمالات والابتعاد عن الانحراف وهذا الغرض لا يحصل إلا بقيادة مختارة من الله سبحانه وتعالى وعارفة بما يريد الله ومعصومة من الزلل).

سؤال آخر:

لماذا هذه الشروط الثلاثة (الاختيار من الله وكونه معصوماً عارفاً بالأحكام)؟

الجواب: أقول لو رجعنا إلى الأعراف البشرية فإننا نجد أن كل حاكم لأي قطْر ودولة على وجه الأرض فإنه من آجل تنظيم دولته، حكومة وشعباً فإنه يسن ويشرع مجموعة من القوانين والتشريعات الملزمة والتي ينبغي على أتباعه اتباع تلك التشريعات وبما أن الشعب لا يمكنه أن يتصل بالحاكم ليتعرف على هذه القوانين والتشريعات فإن الحاكم في هذه الحالة يختار من شعبه الشخص الجدير الفاهم لتوصيل هذه التشريعات للشعب ولا يوكل الأمر لأي واحد من أبناء الشعب.

سؤال:

عرفنا لماذا الاختيار ولكن لماذا العصمة والمعرفة؟؟

الجواب: أقول عرفنا الهدف، فلو فرضنا أن هذا الشخص المعين كان جاهلا أو حتى لو فرضنا انه كان عارفا ولكن معرفة اجتهاده جزئية فعلى هذا فسوف يعطي العباد مجموعة من الأحكام الخاطئة غير الصحيحة فبدلا

من أن يوصلهم بالله فسوف يبعدهم عن المطالب الإلهية فينتفي الغرض الذي من أجله يتم إرسال الرسل.

وكذلك القول في العصمة فإذا فرضنا أنه غير معصوم فاحتمال إتباعه للشيطان والهوى أمر واقع فلو حصل شيء من هذا فهل يجب على العباد إتباعه أو مخالفته؟ فإتباعه في مثل هذا لا يجوز من باب لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق ومخالفته يولد انشقاقاً في الأمة فماذا نفعل؟ وعليه: قلنا بالعصمة دفعا لهذه الأمور.

هنا سؤال:

في هذا الزمان الذي تقولون بأن الإمام المعين هو المهدي، ولكنه غير موجود ولا يمكنه أن يوصل الأحكام إلى الأمة، فماذا تقولون في الجواب؟

الجواب: أقول أنه عندما نصل إلى الإمام الثاني عشر سوف نبين ذلك ولكن وباختصار **أقول:** بأن الانتفاع من الإمام لم يعدم نهائيًا فنحن نعتقد بوجوده ومشاركته للأمة ولكن لا نعرفه بشخصه فهو له وجود وحضور بين الأمة ، نعم حرمنا من فوائده المطلقة وهذا من باب العقاب لنا من قبل السماء لأننا نحن الذين تسببنا في هذه الغيبة وهذا الأمر قد حصل في الأمم السابقة حيث غاب عنهم أنبياؤهم في بعض الفترات عقوبة لهم.

سؤال:

لماذا أنتم دون غيركم من المذاهب تقولون بأصولية الإمامة؟

الجواب: أقول نعم نحن تميزنا عن غيرنا بهذا القول لأجل الدليل الذي مر عليك عقلاً وبقي أن نثبته كتابًا وسنة، ولكن لو تركنا القول الذي تميزنا به عن غيرنا ورجعنا إلى مجال العمل والتطبيق فإننا سوف نجد كل المذاهب تتعامل مع الإمامة معاملة خاصة غير تلك المعاملة المختصة بالفروع فعلى سبيل المثال لو وقع اختلاف في ثبوت الهلال وعدمه ووجوب الجهاد وعدمه وحكم من يترك بعض الفروع فإنهم يرجعون هذا الاختلاف إلى الاجتهاد وأن الاختلاف حق مشروع إذا كان مرجعه إلى الاجتهاد ولكن هلم بنا لنقرأ كلامهم في الخروج على الحاكم أو عدم طاعته لترى كيف يتعاملون مع الإمامة فإنهم يقولون بوجوب طاعة الحاكم أو الخليفة طاعة مطلقة ولا يجوز مخالفته والرد عليه والخروج عنه والخارج عليه يجوز قتله إذا لم يرجع.

فمثلاً نقرأ قول الشيخ سعد الدين يقول: « وقد ظهر الفسق واشتهر الجور في الأئمة والأمراء بعد الخلفاء الراشدين، والسلف كانوا ينقادون لهم ويقيمون الجمع والأعياد بإذنهم ولا يرون الخروج عليهم»[1].

ويقول الماوردي: « ففرض علينا طاعة أولى الأمر فينا وهم

---

(١) شرح العقائد النسفية، ص ١٨٠و١٨١.

الأئمة المتآمرون علينا»[1].

ويقول ابن خلدون: « ويجب على الخلق جميعًا طاعته لقوله تعالى وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم»[2].

ويقول أحمد بن حنبل: « السمع والطاعة للأئمة وأمير المؤمنين، البر والفاجر ومن ولى الخلافة فأجمع الناس ورضوا به ومن غلبهم بالسيف، وسمى أمير المؤمنين، والغزو ماضي مع الأمراء إلى يوم القيامة، البر والفاجر، وإقامة الحدود إلى الأئمة، وليس لأحد أن يطعن عليهم وينازعهم... الخ»[3].

ويقول أيضًا « ومن خرج على إمام من أئمة المسلمين وقد كان الناس قد اجتمعوا عليه وأقروا له بالخلافة بأي وجه من الوجوه، كان بالرضاء أو الغلبة فقد شق الخارج عصا المسلمين وخالف الآثار عن رسول الله صلى الله عليه و آله وسلم فإن مات الخارج عليه، مات ميتة جاهلية»[4].

فلماذا لم يعامل معاملة المجتهد ونقول بأنه مأجور بدلا أن نحكم عليه بالقتل وميتته ميتة جاهلية إلا أن تكون الإمامة تختلف عن الفروع وأنها ليست بفرع.

ولقد قال الأمام الأشعري من جملة ما عليه أهل الحديث

---

(١) الأحكام السلطانية، ص ٥.

(٢) تاريخ ابن خلدون في المقدمة ج١ ص ٣٤٢

(٣) تاريخ المذاهب الإسلامية لأبي زهرة، ج٢، ص ٣٢٢.

(٤) المصدر نفسه، ج٢، ص ٣٢١.

والسنة: « ويرون العيد والجمعة والجماعة خلف كل إمام بر وفاجر. إلى أن قال: ويرون الدعاء لأئمة المسلمين بالصلاح، ولا يخرجوا عليهم بالسيف، وأن لا يقاتلوا في الفتن »[1].

وكذلك قال الإمام أبو اليسر محمد بن عبدالكريم البزودي:

« الإمام إذا جار أو فسق لا ينعزل عند أصحاب أبي حنيفة بأجمعهم وهو المذهب المرضي »[2].

وقال الأمام أبو بكر محمد بن الطيب الباقلاني وأصحاب الحديث: « لا ينخلع بهذه الأمور ولا يجب الخروج عليه بل يجب وعظه وتخويفه وترك طاعته في شئ مما يدعوا إليه من معاصي الله إذ إحتجوا في ذلك بأخبار كثيرة متضافرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعن أصحابه في وجوب طاعة الأئمة وإن جاروا واستأثروا بالأموال »[3].

وقال الشيخ نجم الدين أبي حفص عمر بن محمد النسفي في العقائد النسفية: « ولا ينزل الإمام بالفسق والجور ويجوز الصلاة خلف كل بر وفاجر وعلله الشارح التفتازاني بقوله: لأنه قد ظهر الفسق واشتهر الجور من الأئمة والأمراء بعد الخلفاء الراشدين، والسلف كانوا ينقادون لهم ويقيمون الجمع والأعياد بإذنهم ولا يرون الخروج عليهم».

فمن أراد أن يتتبع كلمات الأعلام عند غيرنا يجد أن المسألة واضحة وأنهم يتعاملون مع الإمامة على أنها أمر غير شخصي اجتهادي،

---

(١) مقالات الإسلاميين، ص ٣٢٣.

(٢) أصول الدين للأنام البزودي، ص ١٩٠-١٩٢، ط القاهرة.

(٣) كتاب التمهيد للباقلاني، ص ١٨٦، ط القاهرة.

وإنما هو أمر كلي إلهي لا يجوز الاجتهاد الانفرادي فيه ، ومن فعل فلا يعذر وإنما يستتاب ، وإن رفض يقتل ، ويعتبرون ميتته ميتة جاهلية لأنه مات بغير إمام . فتبين أن هذا القول ليس بقولنا فقط وسوف يتبين لك فيما يأتي بشكل أوسع حيث صرحوا بأن مسألة الإمامة مسألة إلهية التعيين وهو المصرح به عند الشيعة.

سؤال:

ما هو دليلكم من الكتاب إن كان هناك دليل؟

الجواب: أقول لدينا أدله متعددة وللاختصار نأخذ بعضًا منها:

الآية الأولى:

قوله تعالى: (وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَـٰٓئِكَةِ إِنِّى جَاعِلٌ فِى ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً ۖ قَالُوٓا۟ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ ۖ قَالَ إِنِّىٓ أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ)[1] . **والمستفاد من هذه مجموعة أمور هي:**

الأمر الأول: أن الجعل من الله ومن مختصاته سبحانه وتعالى ومن شئونه

---

(١) البقرة الآية ٣٠.

حيث قال سبحانه وتعالى أني جاعل فنسب الجعل إليه سبحانه وتعالى وذلك لعلمه بالمصالح والمفاسد التي لا يدركها المخلوق وليس فقط الإنسان ومن هنا نجد الرد منه سبحانه وتعالى على الملائكة إني أعلم ما لا تعلمون وعليه فأي اختيار من غير الله ومن دون الله يعتبر اختيارا غير صحيح لعدم إدراك المخلوقين لخفايا الأمور.

الأمر الثاني: هذا أن الجعل مستمر على طول المسيرة وفي كل الأزمنة من آدم إلى يوم القيامة أستفيد هذا القول عقلاً ولغة.

أمّا من ناحية العقل فغرض المولى من جعل آدم على نبينا وعليه السلام لم يكن غرضا محدودا بفترة زمنية محددة وإنما غرضه سبحانه وتعالى أن يجعل في الأرض خليفة ولا تخلو الأرض من خليفة له طوال الفترة الزمنية الممتدة من آدم إلى يوم القيامة، وآدم هو فرد من هذه الخلافة الطويلة، فلو قلنا أنها مخصوصة بآدم الذي تواجد في فترة قصيرة وقصيرة جدًا من عمر الإنسانية فإنه لا يتحقق الهدف المراد، ولأجل تحقق الهدف فلا بد من القول باستمرار تواجد الخليفة المجعول والمعين من قبل المولى سبحانه وتعالى.

وأما لغويًا فلقد ذكر السيد الأستاذ الحيدري في كتابه (مدخل إلى الإمامة) ما نصه:

« أن هذا الخليفة أرضي، وهو موجود في كل زمان، والدال على ذلك قوله (جاعل) لأن الجملة الاسمية، وكون الخبر على صيغة (فاعل) التي بمنزلة الفعل المضارع، تفيد الدوام والاستمرار، مضافًا إلى أن الجعل في اللغة، كما يقول الراغب في المفردات، له استعمالات متعددة

ومنها (تصيير الشيء على حالة دون حالة)»[1].

وهذا ما أكده جمله من المفسرين، كالرازي في التفسير الكبير[2] والآلوسي في روح المعاني[3]. وعندما يقارن هذا الجعل بما يناظره من الموارد في القرآن الكريم نجد أنه يفيد معنى السنة الإلهية كقوله تعالى: (جَعَلَ لَكُم مِّمَّا خَلَقَ ظِلَٰلًا)[4] و (وَجَعَلَ ٱلْقَمَرَ فِيهِنَّ نُورًا)[5] ونحوها. انتهى كلامه دام ظله.

الأمر الثالث: الذي يستفاد من الآية أن هذا الخليفة من جنس الإنسان لكي يكون قدوة وأسوة لغيره لأنه لو كان من جنس آخر لما صلح لذلك ولسوف يحتج المخالف من البشر بأني لا أستطيع أن أقوم بما يقوم به هذا الخليفة للاختلاف بيننا في القدرات فمن هنا كان هذا الخليفة من صنف/سنخ البشرية.

الأمر الرابع: المستفاد من الآية أن هذا الخليفة يتمتع بالصفتين اللتين ذكرتهما في بداية البحث ألا وهما العلمية والعصمة وذلك مستفاد من قوله تعالى: (وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا)[6] وقوله تعالى: (قَالَ يَٰٓـَٔادَمُ أَنۢبِئْهُم بِأَسْمَآئِهِمْ)[7] فمن هنا ثبت للملائكة أن هذا المخلوق يفضلهم بالعلم

---

(١) المفردات في غريب القرآن، ص ٩٤، مادة جعل.

(٢) التفسير الكبير، ج ٢، ص ١٦٥.

(٣) روح المعاني، ج ١، ص ٢٢٠.

(٤) النحل الآية ٨١.

(٥) نوح الآية ١٦.

(٦) البقرة الآية ٣١.

(٧) البقرة الآية ٣٣.

والواقعي وأنهم لا يصلون إلى مستواه وإدراكاته.

ونستفيد العصمة من قوله تعالى: ﴿قَالُوٓاْ أَتَجۡعَلُ فِيهَا مَن يُفۡسِدُ فِيهَا وَيَسۡفِكُ ٱلدِّمَآءَ﴾[1] **فإذا كان خوف الملائكة من الإفساد في الأرض، والإفساد لا يكون إلا من الظلمة ولذلك قالوا للمولى سبحانه وتعالى:** ﴿وَنَحۡنُ نُسَبِّحُ بِحَمۡدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ﴾[2].

أي أننا لو كنا نحن في هذا المنصب لن يحدث الفساد لأننا من الصالحين فكان الجواب منه سبحانه وتعالى لهم أني أعلم مالا تعلمون بتقدير أي تخافوا من هذا الأمر فأنا أعلم بمن أجعله في هذا المنصب وأنه في أعلى درجات الإيمان.

الآية الثانية:

قوله تعالى ﴿وَإِذِ ٱبۡتَلَىٰٓ إِبۡرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٖ فَأَتَمَّهُنَّۖ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامٗاۖ قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِيۖ قَالَ لَا يَنَالُ عَهۡدِي ٱلظَّٰلِمِينَ﴾[3].

فإننا نجد النقاط التي ذكرتها في الآية السابقة تتكرر هنا فنجد أن الجعل من الله سبحانه وتعالى فهو الذي جعل آدم (ع) وبقية الرسل والأنبياء وهو الذي جعل إبراهيم (ع) وللأسباب نفسها التي ذكرتها حول آدم (ع).

---

(١) البقرة الآية ٣٠.

(٢) البقرة الآية ٣٠.

(٣) البقرة الآية ١٢٤.

وأننا نجد الاستمرار هنا أيضًا بقوله سبحانه وتعالى: (إِنِّى جَاعِلُكَ) حيث أن هذه الجملة تفيد الاستمرار.

وتتأكد هنا بدعاء إبراهيم (ع) حيث قال: (وَمِن ذُرِّيَّتِى) فلو أنه لم يعلم ولم يعرف باستمرارية النبوة والإمامة في الأرض لما طلب ذلك من الله.

ونعلم أيضًا بأن الله وعد باستجابة الدعاء من المؤمنين فلا بد أنه استجاب دعوة إبراهيم (ع) ولكن بقيد عدم إعطاء الإمامة للظلمة من ذريته وهنا يبرز شرط العصمة بوضوح تام، وعلى هذا يثبت لنا أن الجعل لا يكون من الناس وإنما يكون منه وحده سبحانه وتعالى.

سؤال:

ولكن هذا الكلام يوقعكم في إشكال كبير وحاصله أنكم إذا تمسكتم بآيات الجعل هنا فأننا نجد آياتٍ بهذا المعنى ولكن الجعل يختلف هنا لأن المجعول هو إمام ليس للمؤمنين وإنما أئمة يدعون إلى النار.

مثال على ذلك هذه الآيات: (وَجَعَلْنَٰهُمْ أَئِمَّةً يَدْعُونَ إِلَى

ٱلنَّارِۖ وَيَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ لَا يُنصَرُونَ)[1].

فأقول في الجواب على هذه المسألة يجب علينا أن نرجع للوراء نوعًا ما لنسأل هذا السؤال هل نجوّز الظلم على الله سبحانه وتعالى؟ قطعًا سوف يكون الجواب بالنفي أي بنفي الظلم عنه سبحانه وتعالى وإثبات العدل إليه جل وعلا وعلى هذا الجواب.

نسأل سؤالاً آخر:

وهو أن التعيين لمنصب النبوة والإمامة والخلافة من الله سبحانه وتعالى هل هذا التعين بالاستحقاق أو بغير استحقاق؟

وبمعنى أدق أن الذين أختارهم الله لهذه المهام هل يستحقون هذه المناصب أم لا؟

فقطعًا الجواب سوف يكون نعم أنهم نالوا ذلك بالاستحقاق حيث أنهم ترفعوا عن حطام الدنيا وارتبطوا بالله ذلك الارتباط الخاص

---

(1) القصص الآية ٤١.

الوثيق فكان حقهم وجزاؤهم الطبيعي أن يجعلهم في هذه المواقع وإلا للزم الظلم عليه وهو مستحيل وكذلك في أئمة الظلال والظلم والجور فهم اختاروا واستحقوا هذا الموقع حيث أنهم اختاروا بإرادتهم السيئة هذا الطريق إلا وهو البعد عن الله سبحانه وتعالى وسنوا الظلم والجور في البلاد والعباد فجعلهم الله في هذا الموقع الاستحقاقي الذي اختاروه هم.

مع ملاحظة: أن هناك اختلاف في الجعلين. حيث أن الجعل الأول هو جعل للأفراد من قبل، فالله جعل هذا الفرد ممثلاً له وخليفة عنه لقيادة العباد إلى الله وإلى السعادة وأما الجعل في أئمة الجور وأنهم أئمة لقيادة الناس إلى النار فإن المراد أن الله جعل مبدأ أولئك الأشخاص الظلمة طريقا وسببا للدخول إلى النار وعليه فإن هؤلاء الظلمة أصبحوا قادة بهذا المبدأ الذي سنُّوه يقودون الناس به إلى الجحيم مع ترك الاختيار للبشرية في اختيار أي المبدأين مبدأ الخير الذي يدعوا إليه أهل الإصلاح ويوصل إلى الجنة والمبدأ الثاني مبدأ الشر الذي يدعوا إليه أهل الجور والظلم والفساد.

الآية الثالثة:

قوله تعالى: (يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا)[1].

---

(١) النساء الآية ٥٩.

فهذه الآية القرآنية الكريمة حسمت موضوع القيادة حيث جعلت الحاكمية بعيدة عن الاختيار وأنه أمر لا يتعلق بالبشر وإنما هو أمر يتعلق بالمولى سبحانه وتعالى فهو الآمر، وهذا الأمر لا يتعلق بمجموعة دون أخرى وإنما هو أمر عام مفروض على كل مؤمن وعلى مجموع الأمة، وأن هذه الطاعة المفروضة طاعة مطلقة لا تختص بجهة دنيوية وإنما الأساس فيها الحاكمية والمرجعية الدينية حيث قال سبحانه وتعالى: (فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ) **فإننا نجد أن الله يربط الأمر المختلف فيه بالإيمان** (إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ) **فعدم الرد إلى الله والرسول وأولي الأمر يعتبر نقضًا للإيمان.**

فالنتيجة أن عدم الرد يعتبر خللا في العقيدة وفي الطاعة فلا بد وأن يكون الإتباع والانصياع لله وللرسول وأولي الأمر أكبر من مسألة فروع واجتهاد.

حيث أننا نجد في آية أخرى أن أمر بالرجوع للرسول ولأولي الأمر حيث يقول سبحانه وتعالى: (وَإِذَا جَآءَهُمۡ أَمۡرٞ مِّنَ ٱلۡأَمۡنِ أَوِ ٱلۡخَوۡفِ أَذَاعُواْ بِهِۦۖ وَلَوۡ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنۡهُمۡ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسۡتَنۢبِطُونَهُۥ مِنۡهُمۡۗ وَلَوۡلَا فَضۡلُ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ وَرَحۡمَتُهُۥ لَٱتَّبَعۡتُمُ ٱلشَّيۡطَٰنَ إِلَّا قَلِيلٗا)[1].

فتبين لنا أن الإرجاع في كلا الآيتين هو إلى الرسول وإلى أولى

---

(١) النساء الآية ٨٣.

الأمر وهذا يستبطن الاعتقاد بأن زمن أولى الأمر غير زمان الرسول، وألا ففي زمن الرسول فالرد إلى الرسول ولا يرد إلى غيره مهما كان. وعلى هذا فإننا سوف نستكشف من هاتين الآيتين ثلاث نقاط، أي أن أولى الأمر يتمتعون بصفات ثلاث هي كما يلي:

الصفة الأولى: العصمة: حيث أنه طلب منا الطاعة المطلقة لهم وعدم جواز المخالفة وهذا الأمر لا يتم أبدًا إلا إذا قلنا بعصمة أولي الأمر وألا لو لم نقل بعصمتهم وقلنا بجواز المعصية عليهم فسوف تصبح الأمة بين خيارين لا ثالث لهما وهما: الطاعة أو المعصية.

وبمعنى أوضح إما أن نعصيهم وأما أن نطيعهم ولكن كلا هذين الخيارين قد نهانا الشارع عنهما لأن المخالفة لهم أمر يخالف الطاعة المطلقة حيث أننا أمرنا بطاعتهم طاعة مطلقة غير مقيدة بأي قيد كان فلا تجوز إذًا المخالفة وقد نُهينا أيضًا عن الركون للظلمة وعدم طاعة العاصي وعدم طاعة المكذب ولا المسرفين حيث قال سبحانه وتعالى: (وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ)[1]، (فَلَا تُطِعِ ٱلْمُكَذِّبِينَ)[2]، (وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا)[3]، (وَلَا تُطِيعُوٓاْ أَمْرَ ٱلْمُسْرِفِينَ ﴿١٥١﴾ ٱلَّذِينَ يُفْسِدُونَ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا يُصْلِحُونَ)[4]،(وَلَا تَرْكَنُوٓاْ إِلَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ فَتَمَسَّكُمُ ٱلنَّارُ)[5]. فلا بد من

---

(١) الكهف الآية ٢٨.

(٢) القلم الآية ٨.

(٣) الإنسان الآية ٢٤.

(٤) الشعراء الآيتان ١٥١، ١٥٢.

(٥) هود الآية ١١٣.

القول بالعصمة ولا مجال لغير ذلك على الإطلاق وسوف يأتي مزيد من التفصيل عند الكلام حول العصمة.

الصفة الثانية: العالمية. أي كونهم علماء عارفين بالمسائل معرفة تامة ولأجل ذلك أَمرنا سبحانه وتعالى بالرجوع إليهم في ما نختلف فيه من المسائل مطلقًا أي في جميع الأمور وتكفَّل هو سبحانه وتعالى وأخبرنا بأن أولي الأمر المذكورين سوف يبينون لكم ما اختلفتم فيه، فلو أنهم جهال وغير ملمين بالعلوم كلها لما تم هذا الإرجاع المطلق إليهم.

الصفة الثالثة: الاستمرارية. من هذه الآيات يتضح الاستمرار لهؤلاء الأشخاص الذين هم أولي الأمر، لأن الخطاب في كلا الآيتين غير مخصص بزمان وبأقوام وإنما هو أمر مطلق من عهد النبي صلى الله عليه و آله وسلم إلى يوم القيامة فلو أننا نحن في هذا الزمان اختلفنا في شيء فالخطاب متوجه إلينا أن نرده إلى أولي الأمر لكي يبينوا لنا الأمر المختلف فيه وهذا يقتضي وجودهم في كل زمان ومكان ولكي يتسنى للأمة الرجوع إليهم. وهذا الكلام لا يتم في الحكام والسلاطين لأنهم لا يفقهون شيئا من العلوم الدينية وهذا ما سوف يتبين بوضوح تام عندما نتكلم عن الأخبار والروايات إن شاء الله تعالى.

سؤال:

وهل هناك دليل من السنة المطهرة؟

الجواب: نعم. ولعل من أوضح الواضحات في المقام حديث الثقلين، هذا الحديث المبارك، وسوف أعود وأستدل بهذا الحديث أيضًا مرة ثانية عندما أتكلم عن النص على الإمامة وفي من هي وسوف أطرحه هنا بشكل وبثوب وأطرحه هناك بثوب آخر مغاير.

سؤال:

ما هو هذا الحديث؟

الجواب: إليك نصوص الحديث، قال النبي (ص): « أما بعد، ألا أيها الناس، فإنما أنا بشر، يوشك أن يأتي رسول ربي فأجيب، وأنا تارك فيكم ثقلين: أولهما كتاب الله فيه الهدى والنور، فخذوا بكتاب الله واستمسكوا به، فحث على كتاب الله ورغب فيه، ثم قال: وأهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي، أذكركم الله فيأهل بيتي »[(١)].

وفي خبر آخر عنه (ص) أنه قال: « يا أيها الناس، أني قد تركت فيكم ما إن أخذتم به لن تضلوا: كتاب الله وعترتي أهل بيتي »[(٢)].

وفي لفظ آخر مروٍ عن زيد بن أرقم وأبي سعيد قالا: « قال رسول الله (ص) إني تارك فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدي، أحدهما

---

(١) صحيح مسلم، ج٤، ص ١٨٧٣، كتاب فضائل علي بن أبي طالب.

(٢) سنن الترمذي، ج٥، ص ٦٢٢؛ كتاب المناقب، باب مناقب أهل بيت النبي ورواه صاحب مشكاة المصابيح، ج٣، ص١٧٣٥؛ سلسة الأحاديث الصحيحة للألباني، ج٤، ص٣٥٦، وقال عنه الحديث صحيح وهو مروي عن جابر بن عبدالله.

أعظم من الآخر، كتاب الله حبل ممدود من السماء إلى الأرض، وعترتي أهل بيتي، ولن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض، فانظروا كيف تخلفوني فيهما»[1].

وفي لفظ آخر عن علي (ع) عن النبي (ص)... قال:

«وقد تركت ما إن أخذتم به لن تضلوا: كتاب الله، سببه بيده، وسببه بأيديكم، وأهل بيتي»[2].

ونقله البوصيري عن زيد بن ثابت، قال: «قال رسول الله (ص): إني تارك معكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا: "كتاب الله وعترتي، وإنهما لن يفترقا حتى يردا علي الحوض»[3].

وعن أبي سعيد الخدري عن النبي (ص) قال: «إني أوشك أدعى فأجيب، وإني تارك فيكم الثقلين: كتاب الله عز وجل وعترتي، كتاب الله حبل ممدود من السماء إلى الأرض، وعترتي أهل بيتي، وأن اللطيف الخبير أخبرني أنهما لن يفترقا حتى يردا علي الحوض فانظروا بم تخلفوني فيهما»[4].

---

(١) سنن الترمذي، ج٥، ص ٦٦٣؛ مشكاة المصابيح للطحاوي، ج٣، ص ١٧٣٥؛ صحيح الجامع الصغير للألباني، ج١، س ٤٨٢، حديث ٢٤٥٨ وصحّحه.

(٢) المطالب العالية لابن حجر، ج ٤، ص٦٥، وقال عنه هذا إسناد صحيح؛ مختصر إتحاف السادة المهرة للبوصيري حيث قال رواه إسحاق بسند صحيح.

(٣) مختصر إتحاف السادة المهرة للبوصيري، ج٨، ص ٤٦١. وقال: رواه أبو بكر بن أبي شيبة وعبد بن حميد ورواته ثقات.

(٣) مسند أحمد بن حنبل، ج٣، ص ١٧؛ ابن سعد في الطبقات الكبرى، ج٢، ص ١٩٤؛ وقال عنه الألباني: وهو إسناد حسن في الشواهد كما في سلسلة الأحاديث الصحيحة، ج٤، ص ٣٥٧.

وعن زيد بن أرقم، قال: « قال رسول الله (ص): إني تارك فيكم خليفتين: كتاب الله وعترتي أهل بيتي، وأنهما لن يتفرقا حتى يردا علي الحوض »[1].

وعن زيد بن أرقم ـ قال: « نزل رسول الله (ص) بين مكة والمدينة عند شجرات خمس دوحات عظام، فكنس الناس ما تحت الشجرات، ثم راح رسول الله (ص) عشية فصلى، ثم قام خطيبًا، فحمد الله وأثنى عليه وذكر ووعظ ما شاء الله أن يقول، ثم قال: أيها الناس، إني تارك فيكم أمرين لن تضلوا إن اتبعتموهما، وهما كتاب الله وأهل بيتي عترتي»[2].

وعن زيد بن أرقم أيضًا قال: « لما رجع رسول الله (ص) من حجة الوداع ونزل غدير خم، أمر بدوحات فقممن، فقال: كأني دعيت فأجبت: إني قد تركت فيكم الثقلين، أحدهما أكبر من الآخر: كتاب الله وعترتي، فانظروا كيف تخلفوني فيهما، فإنهما لن يفترقا حتى يردا علي الحوض»[3].

---

(١) مسند أحمد، ج٥، ص ١٨١ وما بعدها؛ الهيثمي في مجمع الزوائد، ج٩، ص ١٦٢؛ الألباني في صحيح الجامع الصغير، ج١، ص ٤٨٢، حديث ٢٤٥٧ وصححه.

(٢) المستدرك على الصحيحين للحاكم، ج٣، ص ١٠٩.

(٣) مسند أحمد، ج٣، ص١٤ وما بعدها؛ الحاكم في المستدرك، ج٣، ص ١٠٩؛ ولقد قال عنه الحاكم هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه بطوله. شاهده حديث سلمة بن كهيل، عن أبي الطفيل، وهو أيضًا صحيح على شرطهما (أي البخاري ومسلم) ووافقه الذهبي على التصحيح وابن أبي عاصم في كتاب السنة، ج، ص٦٣٠؛ البداية والنهاية لابن كثير، ج ٥، ص ١٨٤.

وهذا الحديث ثابت مصحح ولقد صححه مجموعه من الأعلام منهم الحاكم حيث قال السيوطي في الخصائص الكبرى: وأخرج الترمذي وحسنه والحاكم وصححه عن زيد بن أرقم أن النبي (ص) قال: «إني تارك فيكم الثقلين كتاب الله وأهل بيتي» انتهى[1].

وصححه الذهبي كما في تلخيص المستدرك[2]، وصحّحه الألباني كما في صحيح الجامع الصغير[3] فالرواية لا إشكال فيها من ناحية السند.

وقال ابن حجر: ومن ثم صح أنه (ص) قال: «إني تارك فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا كتاب الله وعترتي»[4].

وقد ذكر الألباني هذا الحديث في سلسلته الصحيحة، وخرج بعض طرقه وأسانيده والصحيحة والحسنة وذكر بعض شواهده وحسنها فوصف من ضعف هذا الحديث بأنه حديث عهد بصناعة الحديث وأنه قصر تقصيرًا فاحشًا في تحقيق الكلام عليه وأنه فاته كثيرُ من الطرق والأسانيد التي هي بذاتها صحيحة أو حسنة فضلاً عن الشواهد والمتابعات وأنه لم يلتفت إلى أقوال المصححين للحديث من العلماء إذ اقتصر في تخريجه على بعض المصادر المطبوعة المتداولة دون غيرها فوقع في هذا

---

(١) الخصائص الكبرى، ج٢، ص ٢٦٦.

(٢) تلخيص المستدرك، ج٣، ص ٥٣٣.

(٣) صحيح الجامع الصغير، ص ٣٦٧.

(٤) الصواعق المحرقة، ص ١٤٥؛ وقال المناوي: قال الهيثمي: (رجاله موثقون). ورواه أبو يعلي بسند لا بأس به. ووهم من زعم وضعه كابن الجوزي، النهاية في غريب الحديث، ج ٩، ص ١٦٢.

الخطأ الفادح في تضعيف الحديث الصحيح[1].

وبهذا نثبت هذا الحديث وسوف أعيده في الأعداد القادمة بصيغة أخرى وأما الآن فأبين الاستدلال بالحديث على أصولية الإمامة.

سؤال آخر:

قبل البحث عن الاستدلال أقول على فرض صحة هذا الخبر فأنه يكون معارضا لحديث آخر مفاده أن الرسول [ص] قال إني مخلف فيكم الثقلين كتاب الله وسنتي. فما هو الجواب؟

الجواب: أقول أوّلاً: إنه لا مجال هنا أن تقول على فرض صحة الخبر الأول الكتاب والعترة لأني بينت لك مصادره ومن صححه من العلماء وقبل الحكم بالمعارضة ينبغي علينا البحث في حديث كتاب الله وسنتي من الناحية السندية ومن ثم البحث في الدلالة ومن ثم المعارضة إن وجدت.

أما رواة الحديث فقد أخرجه جماعة من علماء إخوتنا أبناء المذاهب الأخرى ولكن بعد المتابعة والتدقيق تبين ضعف الطرق المذكورة وهي ثلاثة طرق وقد أغنانا السقاف عن المشكلة إذ أنه جزاه الله خيراً قام بمهمة البحث السندي.

---

(١) سلسلة الأحاديث الصحيحة، ج٤، ص ٣٥٥، حديث ١٧٦١.

وها أنا ذا أثبته من كتاب وركبت السفينة لمروان خليفات:

الحديث تركت فيكم ما أن تمسكتم بهما فلن تضلوا أبدًا كتاب الله وسنتي غير صحيح نعم هو مشهور بين العامة ويكرّره خطباء المساجد في خطبهم ولكن هذا لا يعني صحته فرب مشهور لا أصل له وعلماء أهل السنة أنفسهم يطعنون به.

وإذا نظرنا إلى متن الحديث وجدناه لا يستقيم، فكيف يقول الرسول (ص) تركت فيكم... كتاب الله وسنتي والسنة غير مجموعة؟! وإذا قال النبي (ص) هذا فيستلزم حفظ السنة من الضياع كما هو حال القرآن، ولكننا وجدنا أن الكثير من السنة اندرس وفي هذا خير دليل على أن النبي (ص) لم يقل الحديث السابق..

ونحن نترك الكلام لاثنين من علماء أهل السنة، لنرى قيمة الحديث العلمية.

قال أحمد سعد حمدون في تخريجه للحديث المذكور (سند ضعيف) فيه (صالح بن موسى الطلحي)، قال فيه الذهبي (ضعيف) وقال يحيى (ليس بشيء ولا يكتب حديثه)، وقال البخاري (منكر الحديث) وقال النسائي (متروك) أسد حيدر[1].

وفصل المحدث الحسن بن علي السقاف الشافعي الكلام حول سند الحديث فقال (سئلت عن حديث) (تركت فيكم شيئين لن تضلوا بعدهما كتاب الله و...) هل الحديث الصحيح بلفظ (عترتي وأهل بيتي) أو هو بلفظ (سنتي) نرجو توضيح ذلك من جهة الحديث وسنده؟

---

(١) نقلاً عن الدين الخالص، ج٣، ص ٥١١–ص ٥١٤.

الجواب: الحديث الثابت الصحيح هو بلفظ (وأهل بيتي) والرواية التي فيها لفظ (سنتي) باطلة من ناحية السند والمتن ونوضح هنا إن شاء الله تعالى قضية السند لأن السؤال وقع بها، فنقول:

روى الحديث مسلم في صحيحه عن سيدنا زيد ابن أرقم قال: « قام رسول الله (ص) يومًا فينا خطيبًا بماء يدعى خمًا بين مكة والمدينة فحمد الله فأثنى عليه ووعظ وذكر ثم قال: أما بعد ألا أيها الناس فإنما أنا بشر يوشك أن يأتي رسول ربي فأجيب وأنا تارك فيكم ثقلين أولهما كتاب الله فيه الهدى والنور فخذوا بكتاب الله واستمسكوا به فحث على كتاب الله ورغب فيه ثم قال: وأهل بيتي أذكركم الله في أهل بيتي أذكركم الله في أهل بيتي أذكركم الله في أهل بيتي »[1].

هذا لفظ مسلم، ورواه أيضًا بهذا اللفظ الدارمي في سننه[2] بإسناد صحيح كالشمس وغيرهما وأما لفظ وسنتي فلا أشك بأنه موضوع لضعف سنده و وهائه ولعوامل أموية أثرت في ذلك.

وإليك إسناده ومتنه:

روى الحاكم في المستدرك[3] الحديث بإسناده من طريق ابن أبي أويس عن أبيه عن ثور ابن زيد الديلي عن عكرمة عن ابن عباس وفيه: « يا أيها الناس إني قد تركت فيكم ما إن اعتصمتم به فلن تضلوا أبدًا كتاب الله وسنة نبيه (ص) ».

---

(١) صحيح مسلم، ج٣، ص١٨٧٣، رقم٢٤٠٨، ط عبد الباقي.

(٢) سنن الدرامي، ج٢، ص٤٣١و٤٣٢.

(٣) المستدرك على الصحيحين، ج١، ص٩٣.

وأقول في سنده ابن أبي أويس وأبوه قال الحافظ المزي في تهذيب الكمال[1] في ترجمة الابن - ابن أبي أويس-.

وأنقل قول من جرحه قال: معاوية بن صالح عن يحيى ابن معين أبو أويس وابنه ضعيفان وعن يحيى بن معين -أيضًا- ابن أبي أويس وأبوه يسرقان الحديث وعن يحيى - أيضًا - مخلط يكذب ليس بشئ. وقال أبو حاتم محله الصدق مغفلاً وقال: النسائي ضعيف وقال النسائي في موضع آخر ليس بثقة وقال أبو القاسم اللألكاني بالغ النسائي في الكلام عليه إلى أن يؤدي إلى تركه وقال أبو أحمد أبن عدي وابن أبي أويس هذا روى عن خاله مالك أحاديث غرائب لا يتابعه أحد عليه قلت قال الحافظ بن حجر في مقدمة فتح الباري[2] عن ابن أبي أويس هذا:

(و على هذا لا يحتج بشيء من حديثه غير ما في الصحيح من أجل ما قدح فيه النسائي وغيره) قال الحافظ السيد أحمد بن الصديق[3].

وقال سلمة بن شبيب سمعت إسماعيل ابن أبي أويس يقول: ربما كنت أضع لأهل المدينة إذا اختلفوا في شيء فيما بينهم.

الرجل متهم بالوضع وقد رماه ابن معين بالكذب وحديثه الذي فيه لفظ وسنة ليس في واحد من الصحيحين وأما أبوه فقال أبو حاتم

---

(١) تهذيب الكمال، ج ٣، ص ١٢٧.

(٢) فتح الباري، ص ٣٩١، ط دار المعرفة.

(٣) فتح الملك العليم، ص ١٥.

الرازي كما في كتاب ابنه الجرح والتعديل[1] يكتب حديثه ولا يحتج به وليس بالقوي.

ونقل في المصدر نفسه ابن أبي حاتم عن ابن معين أنه قال فيه ليس بثقة.

قلت: وسند فيه مثل هذا قدمنا الكلام عليهما لا يصح حتى يلج الجمل في سم الخياط لا سيما وما جاءا به مخالف للثابت في الصحيح فتأمل جيدًا هداك الله تعالى.

وقد اعترف الحاكم بضعف الحديث فلذلك لم يصححه في المستدرك وإنما جلب له شاهد لكنه واهٍ ساقط الإسناد فازداد الحديث ضعفًا إلى ضعفه.

وتحققنا أن ابن أبي أويس أو أباه قد سرق واحدٍ منهما حديث ذلك الواهي الذي سنذكره ورواه من عند نفسه وقد نص ابن معين وهو من هو على أنهما كانا يسرقان الحديث.

فروى الحاكم[2] ذلك حيث قال وقد وجدت له شاهدًا من حديث أبي هريرة ثم روى بسنده من طريق الضبي حدثنا صالح بن موسى الطلحي عن عبد العزيز بن رفيع عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعًا «إني قد تركت فيكم شيئين لن تضلوا بعدهما كتاب الله وسنتي ولن يفترقا حتى يردا عليَّ الحوض».

---

(١) الجرح والتعديل، ج٥، ص ٩٢.

(٢) مستدرك الحاكم، ج١، ص ٩٣.

قلت هذا موضوع أيضًا واقتصر الكلام هنا على رجل واحد في السند وهو صالح بن موسى الطلحي وإليك كلام أئمة أهل الحديث من كبار الحفاظ اللذين طعنوا فيه من تهذيب الكمال[1].

قال يحيى بن معين: ليس بشيء.

وقال أبو حاتم الرازي: ضعيف الحديث منكر الحديث جدًا كثير المناكير عن الثقات.

وقال النسائي: لا يكتب حديثه.

وقال في موضع آخر: متروك الحديث.

وفي تهذيب التهذيب[2] قال ابن حبان: كان يروي عن الثقات ما لا يشبه حديث الإثبات حتى يشهد المستمع لها أنها معمولة أو مقلوبة. لا يجوز الاحتجاج به.

وقال أبو نعيم: متروك الحديث يروي المناكير.

قلت: وقد حكم الحافظ عليه في التقريب[3] بأنه متروك.

والذهبي في الكاشف[4] بأنه واهٍ...

وأورد الذهبي في الميزان[5] حديثه هذا في ترجمته على أنه من منكراته.

---

(١) تهذيب الكمال، ج١٣، ص ٩٦.

(٢) تهذيب التهذيب للحافظ ابن حجر، ج٤، ص ٣٥٥.

(٣) التقريب، ترجمة ٢٨٩١.

(٤) الكاشف، ٢٤١٢.

(٥) الميزان، ج٢، ص٣٠٢.

وقد ذكر مالك هذا الحديث في الموطأ[1] بلاغًا بلا سند ولا قيمة لذلك بينا وهاء إسناده.

وقد ذكر الحافظ ابن عبدالبر في التمهيد[2] سندًا ثالثًا لهذا الحديث الواهي الموضوع فقال: (وحدثنا عبدالرحمن بن يحيى قال: حدثنا أحمد بن سعيد قال: حدثنا محمد بن إبراهيم الديبلي قال: حدثنا علي بن زيد الفرائضي قال: قال حدثنا الحنيني عن كثير بن عبدالله بن عمرو بن عوف عن أبيه عن جده) به.

قلت: نقتصر على علة واحدة فيه وهي أنَّ كثير بن عبد الله هذا الذي في إسناده:

قال عنه الإمام الشافعي رحمه الله تعالى: أحد أركان الكذب (قول الإمام الشافعي وأبو داود في التهذيب)[3].

وقال عنه أبو داود: كان أحد الكذابين.

وقال ابن حبان: روى عن أبيه عن جده نسخة موضوعة لا يحل ذكرها في الكتب ولا الرواية عنه إلا على جهة التعجب[4].

قال النسائي والدارقطني: متروك الحديث.

وقال الإمام أحمد: منكر الحديث ليس بشيء.

وقال يحيى بن معين: ليس بشيء.

---

(١) الموطأ، ص ٨٩٩، رقم ٣.

(٢) التمهيد، ج٢٤، ص ٣٣١.

(٣) المصدر نفسه، ج٨، ص ٣٧٧، دار الفكر؛ تهذيب الكمال للسقاف، ج٢٤، ص ١٣٨.

(٤) انظر: المجروحين للحافظ ابن حبان، ج٢، ص ٢٢١، عن السقاف.

قلت: وقد أخطأ الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى في التقريب عندما اقتصر على قوله فيه: ضعيف ثم قال وقد أفرط من رماه بالكذب.

قلت: كلا لم يفرط بل هو واقع حاله كما ترى من كلام الأئمة فيه لا سيما وقد قال عنه الذهبي في الكشاف: واهٍ وهو كذلك وحديثه موضوع فلا يصلح للمتابعة ولا للشواهد بل يضرب عليه والله الموفق.

فتبين بوضوح أن حديث كتاب الله وعترتي هو الصحيح الثابت في صحيح مسلم وأن لفظ كتاب الله وسنتي باطل من جهة السند غير صحيح.

فعلى خطباء المساجد والوعاظ والأئمة أن يتركوا اللفظ الذي لم يرد عن رسول الله (ص) وأن يذكروا للناس اللفظ الصحيح الثابت عنه عليه الصلاة والسلام في صحيح مسلم «كتاب الله وأهل بيتي أو وعترتي» انتهى[1].

نقلت هذا من كتاب (وركبت السفينة) لمروان خليفات[2].

وبعد هذا التحقيق العلمي الرصين تبين أنه لامقايسة بين الحديثين (كتاب الله وعترتي) (وكتاب الله وسنتي) وعلى هذا فلا مجال للمقارنة بين الحديثين على الإطلاق فأحدهما صحيح متواتر والآخر ضعيف مسروق.

ولكن على فرض التنزل نبحث في المتن ومفردات الحديث حيث أننا نجد في الحديث الأول **الكتاب والعترة** فالكتاب واضح والعترة أيضًا

---

(١) صحيح صفة صلاة النبي، ص٢٨٩-٢٩٤.

(٢) وركبت السفينة لمروان خليفات، ص ٣٧٧-٣٨١.

كذلك وفي الحديث الثاني الكتاب والسنة فالكتاب واضح ولكن ما هي السنة؟

هل المقصود منها السنة الصادرة من النبي (ص) أم الواصلة حتى نتمسك بها كما أمرنا بذلك فإن قلت المراد السنة الصادرة فهي واضحة ولكن الطريق الموصل إليها ما هو هل هو طريق أهل البيت أو الأزواج أو الصحابة فتصبح المسألة خلافية فلا يمكن التمسك بشيء والوصول إليه ما لم نشخص الطريق الموصل إليه.

قد تقول: بأن أي طريق من الطرق التي ذكرتها موصل للسنة فلا تمايز بينها.

أقول: صحيح بأن النظر الأولي يؤدي إلى ما قلت ولكن هل سألت نفسك في حال التعارض بين النقل الصحيح للروايات نتمسك بأي الطرق فلا بد من مرجح لأحد الطرق المذكورة على غيره من الطرق.

وإن قلنا بأن المراد من السنة هي السنة الواصلة إلينا فالخلاف هنا أكبر من الأول.

لأن المذاهب المعترف بها في زماننا هذا ما يقارب ثمانية مذاهب، ولكل مذهب له سنة يرجع إليها فبأي سنة نتمسك يا ترى؟

ثم أننا نجد أن هناك مفردة من مفردات اللفظ تقول لن يفترقا ماذا يقصد بهذه الكلمة؟

أليس معناه بأن الكتاب معصوم لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه فكذلك ينبغي أن تكون السنة وألا لثبت الافتراق بينهما؟

وبما أنه من المتفق عليه أن كما غفيرا من السنة مكذوب فيه

على رسول الله (ص). كما أن هناك افتراقا آخر حيث نجد أن السنة تخالف الكتاب في بعض والكتاب يخالف السنة، ففي هذه الحالة نأخذ بأي واحد منهما وعلى كلا الفرضين نكون قد تخلينا عن أحدهما أما عن الكتاب وأما عن السنة.

وأما من ناحية الدلالة فما هو المراد أليس التمسك والإتباع؟

فعلمنا في ما سبق أن السنة المراد التمسك بها غير واضح المراد منها ولكن هناك إشكال آخر مفاده أنَّ الكتاب صامت والسنة صامتة فالكتاب والسنة يحتاج كل واحد منهما إلى من يفسره فمن هو المفسر لهما؟

لأن العمل والإتباع متوقف على معرفة المعنى فإذا لم يعرف المعنى المراد منه فلن يتم الإتباع . فمن هو المبين؟ وهذا الإشكال لا يرد على حديث (وعترتي) لأن العترة بشر لهم قدرة على البيان ومع كل ما تقدم من الإشكالات أقول أنه لا تعارض بينهما من ناحية الدلالة والمراد وإن كان هناك تعارض من ناحية الصدور (أيهما الصادر من النبي (ص)) تقول: كيف ذلك؟!

أقول: لقد ثبت حديث الكتاب والعترة وقد ثبت عن النبي (ص) قوله عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي وثبت بالدليل الصحيح القطعي أنّ خلفاء النبي (ص) هم اثنا عشر خليفة كما في البخاري ومسلم وسوف يأتي مزيد بيان حول الموضوع عند الكلام عن البحث في حديث الأئمة الإثني عشر.

وقد ثبت لدينا بأن الرسول (ص) قد أرجعنا إلى أهل البيت لأخذ

العلم منهم وبالخصوص أمير المؤمنين (ع) فهذه بعض أقوال الرسول (ص):

قال رسول الله (ص): «أنا مدينة الحكمة وعلي بابها»[1].

وقال الرسول (ص): «علي باب علمي ومبين من بعدي لأمتي ما أرسلت به حبه إيمان وبغضه نفاق»[2].

وقال (ص) لعلي: «أنت تبين لأمتي ما اختلفوا فيه من بعدي»[3].

وقال: «أنا مدينة العلم وعلي بابها فمن أراد العلم فليأتي الباب».

المصادر:

ترجمة الإمام علي من تاريخ دمشق لابن عساكر الشافعي ج٢ ص ٤٦٤ حديث ٩٨٤ و ٩٨٥ و٩٨٦ و٩٨٧ و٩٨٨ و٩٨٩ وما فوق شواهد التنزيل للحسكاني الحنفي ج١ ص ٣٣٤ حديث ٤٥٩ المستدرك للحاكم ج٣ ص ١٢٦ و ١٢٧ وصححه، وأسد الغابة ج ٤ ص ٢٢ ومناقب علي بن أبي طالب لابن المغازلي الشافعي ص ٨٠ حديث ١٢٠ و١٢١..... الخ، كفاية الطالب للكنجي الشافعي ص ٢٢٠ و٢٢١ الطبعة الحيدرية المناقب

---

(١) مناقب علي بن أبي طالب لابن المغازلي الشافعي، ص ٨٦، حديث ١٢٨؛ فتح الملك العلي بصحة حديث باب مدينة العلم علي، ص ٢٦، ط مصر؛ المصدر نفسه، ص ٥٩، ط أخرى.

(٢) فتح الملك العلي بصحة حديث باب مدينة العلم علي، ص ١٨، ط الأزهر.

(٣) ترجمة الإمام علي بن أبي طالب من تاريخ دمشق لابن عساكر الشافعي، ج ٢، ص ٤٨٨، حديث ١٠٠٨ و ١٠٠٩؛ مقتل الحسين للخوارزمي الحنفي، مج١، ص ٨٦؛ المناقب للخوارزمي، ص ٢٣٦؛ كنوز الحقائق للمناوي، ص ٢٠٣، ط بولاق؛ ينابيع المودة للقندوزي الحنفي، ص ١٨٢، ط إسلامبول؛ منتخب كنز العمال بهامش مسند أحمد، ج٥، ص ٣٣.

للخوارزمي الحنفي ص ٤٠ نظم درر السمطين للزرندي الحنفي ص ١١٣، تاريخ الخلفاء للسيوطي ص ١٧٠، اسعاف الراغبين بهامش نور الإبصار ص ١٤٠ ط العثمانية، تذكرة الخواص للسبط ابن الجوزي الحنفي ص ٤٧-٤٨، فيض القدير للشوكاني ج٣ ص ٤٦، الاستيعاب بهامش الإصابة ج٣ ص ٣٨، الميزان للذهبي ج١ ص٤١٥ والجزء ٢ ص ٢٥١ وغيرها من المصادر.

وعلى هذا فيكون أخذ السنة - بأمر من النبي (ص) - أن نأخذها من علي بن أبي طالب (ع) فانتهى الخلاف والتناقض بين الحديثين، فأصبح المرجع الكتاب والعترة، وأما علم علي بن أبي طالب فسوف يأتي البيان عنه عند الكلام عن فضائل الصحابة.

سؤال:

ما هو وجه الاستدلال؟

الجواب: على نقاط منه:

النقطة الأولى: أقول من المعلوم الواضح للأمة قاطبة أن قول النبي (ص) وحي من الله تعالى بقوله تعالى (وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ)[1] وعلى هذا يكون أمر التعيين هو أمر إلهي أوصله النبي (ص) للأمة والتعيين هنا لشيئين الكتاب و العترة، فأمرتعيين المرجعية اذن هو أمر إلهي ليس للبشرية فيه أي اختيار وإنما يجب على البشر الانقياد

(١) النجم الآيتان ٣،٤.

والانصياع لهذه الأوامر الصادرة من المولى بواسطة النبي الأكرم (ص).

النقطة الثانية: عصمة المرجعية المطروحة، فالعصمة في الكتاب واضحة وذلك بقوله تعالى (لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ)[1]. حيث أن هذا دليل عصمة الكتاب فكيف تكون عصمة العترة؟

أقول تثبت عصمة العترة من جهتين:

الأولى: أنّ النبي (ص) قال (لن يفترقا) وبما أنه قد ثبتت عصمة الكتاب فلا بد من ثبوت عصمة العترة لأن عدم عصمتهم وثبوت المعصية يعد افتراق بين الاثنين وبما أنه لا افتراق فلا بد من القول بالعصمة فكما أن الكتاب معصوم فكذلك العترة معصومة...

الثانية: لقد أمرنا النبي (ص) بالتمسك مطلقًا في جميع الأحوال وضمن لمن تمسك بهما معًا النجاح وعدم الظلال وهذا لا يتم إلا إذا افترضنا لهم العصمة، وألا فلو افترضنا إمكان المعصية عليهم فلازم ذلك تقييد الرجوع ، أي ارجعوا إليهم في الطاعة وأما في المعصية فلا ، وكذلك تقييد عدم الظلال بحالة الطاعة دون المعصية وبما أنه لم يثبت لدينا أي تقييد ثبت لنا الرجوع المطلق ومن لوازمه العصمة.

النقطة الثالثة: ثبوت العلمية للعترة على نحو الإطلاق وأنهم أعلم من غيرهم وإلا لو كان هناك من هو أعلم منهم فإنه لا يلزم عليه الرجوع لمن هو دونه في العلم فإن هذا أمر قبيح بأن يرجع العالم للجاهل وبما أنه قد ثبت لدينا الإرجاع المطلق، أي أنه يجب على كل أفراد الأمة الرجوع

---

(١) فصلت الآية ٤٢.

للكتاب و العترة فيثبت أعلميتهم المطلقة وأنها غير متجزئة وأنهم المصدر الوحيد لعلوم النبي (ص) ولا مصدر آخر مأمون على الأحكام الإلهية.

هنا سؤال قبل النقطة الرابعة، وهو:

على هذا الكلام لا يوجد مصدر للكتاب والسنة النبوية إلا عن هذا الطريق فلازم ذلك إشكالان.

الإشكال الأول: أن كل الأحكام التي بيد الصحابة باطلة وكذلك السنة المتواجدة لديهم.

الإشكال الثاني: يلزم من حصر التلقي عن العترة اختفاء كم كبير من السنة لعدم تواجد الإمام علي (ع) طوال الوقت مع النبي (ص) ففي فترة غيابه تغيب الأحكام التي لم يسمعها في غيابه فما هو الحل لديكم؟

الجواب: أقول بأن الرواية تقول ارجعوا للكتاب والسنة ولماذا نرجع يا ترى؟

لكي تأخذوا منهم أحكامكم الواقعية فإذا ثبت أن الصحابي الفلاني قد نقل لنا حكمًا صحيحًا من النبي (ص) وأن ما قاله لم يخالف خط أهل البيت ففي هذه الحالة نرجع إليه ونأخذ من عنده.

أما لو لم يثبت وثاقته أو ثبت أنه مخالف لتعاليم أهل البيت

الذين ثبت لنا وجوب اتباعهم وعدم وجب إتباع غيرهم فعند ذلك نترك الرأي المخالف لهم ونتمسك بهم دون غيرهم.

وأما بالنسبة للإشكال الثاني والذي هو أن تواجد الإمام غير مستمر مع الرسول (ص) ولازم صدور أحكام لم يطلع عليها الإمام علي (ع) وبالنتيجة ضياعها

فهذا كلام غير صحيح، لأن الأحكام الشرعية هي مجموعة أوامر إلهية صدرت من المولى إلى الرسول (ص) وهذه الأوامر بعينها نقلها الرسول (ص) للإمام علي (ع). تقول كيف ذلك؟ أقول لقد ثبت لك فيما مضى إرجاع الرسول (ص) الأمة إلى علي (ع) بنحو مطلق، وقد اعتبره باب مدينة علمه ولا يكون كذلك إلا إذا كان الإمام علي (ع) مطلع على كل علوم النبي وقد مر عليك فيما مضى من البحث نفسه.

قد يقول لكم قائل لماذا اقتصرتم بالأخذ عن أهل البيت ولم تاخذوا عن الصحابة؟

أقول: لقد بينت لك وأزيد هنا، لقد ثبت لك أننا قد أمرنا من قبل الشارع المقدس بالأخذ عن أهل البيت وأمير المؤمنين علي بن أبي طالب (ع) بنحو خاص وأما لماذا لم نأخذ عن الصحابة بنحو مطلق فلأسباب منها:

أولاً: لأنهم غيروا الأحكام الشرعية فكيف أطمئن إلى أخذ أي حكم عنهم.

ومن أين لكم أنهم قد غيروا الأحكام الشرعية؟

أقول لقد أخرج البخاري في صحيحه: عن الزهري أنه قال:

« دخلت على أنس بن مالك بدمشق وهو يبكي، فقلت ما يبكيك؟ فقال: لا أعرف شيئًا مما أدركت إلا هذه الصلاة وهذه الصلاة قد ضيعت »[1].

وفي رواية أخرى في المصدر نفسه: قال ما أعرف شيئًا مما كان على عهد النبي (ص)، قيل الصلاة؟

قال: أليس ضيعتم ما ضيعتم فيها؟

وراجع المصادر التالية:

سنن الترمذي الجزء الرابع ص ٦٣٣ كتاب صفة القيامة والرقائق والورع. ومسند أحمد بن حنبل الجزء الثالث ص ١٠١ إلى ٢٠٨ والموطأ ص ٤٢.

وفي مسند عن أم الدرداء أنها قالت: « دخل علي أبو الدرداء وهو مغضب فقلت: من أغضبك؟ قال والله لا أعرف منهم من أمر محمد (ص) شيئًا إلا أنهم يصلون جميعًا »[2].

ولعل هنالك رواية أخرى تقول لقد أخرج أحمد في مسنده عن أنس قال: « ما أعرف فيكم اليوم شيئًا كنت أعهده على عهد رسول الله (ص) غير قولكم لا إله إلا الله، قال فقلت: يا أبا حمزة الصلاة؟ قال قد صليت حين تغرب الشمس أفكانت تلك صلاة رسول الله (ص)»[3].

---

(١) صحيح البخاري، ج١، ص ١٣٣، كتاب مواقيت الصلاة وفضلها، باب تضييع الصلاة عن وقتها.

(٢) مسند أحمد، ج٦، ص ٤٤٣؛ والمصدر نفسه، ج ٥، ص ١٩٥.

(٣) مسند أحمد، ج ٣ ص ٢٧٠؛ البغوي في شرح السنة، ج ١٤، ص ٣٩٤؛ البوصيري في مختصر الإتحاف، ج ٢، ص ٣٠٧.

ثانيًا: والمتتبع للأخبار النبوية يكشف أكثر من تغيير الأحكام.

سؤال:

وما هو الشيء الأكثر يا ترى!

الجواب: أقول اسمع ما يقول عنهم النبي (ص) فلقد قال (ص): «يرد عليّ يوم القيامة رهط من أصحابي فيحلون عن الحوض فأقول يا رب أصحابي فيقول إنك لا علم لك بما أحدثوا بعدك أنهم ارتدوا على أدبارهم القهقرى»[1].

وقوله (ص): «إني فرطكم على الحوض من مر عليّ شرب ومن شرب لم يظمأ أبدًا، ثم قال ليردن عليّ أقوام أعرفهم ويعرفوني، ثم يحال بيني وبينهم. قال أبو حازم: فسمعني النعمان ابن أبي عياش فقال: هكذا سمعت من سهل؟ فقلت: نعم، فقال: أشهد على أبي سعيد الخدري لسمعته وهو يزيد فيها: فأقول أنهم مني فيقال: إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك. فأقول: سحقًا لمن غير بعدي»[2].

قال في تفسير ابن كثير:

«وقد روى البخاري والنسائي وغيرهما من حديث جماعة منهم يونس ويحيى بن سعيد وموسى بن عقبة وبن أبي عتيق عن الزهري عن

---

(١) راجع: صحيح البخاري، ج ٨، ص ١٥٠، كتاب الرقاق باب الحوض؛ صحيح مسلم، ج ٤، ص ١٧٩٦، كتاب الفضائل باب رقم ٩؛ مسند أحمد، ج ١، ص ٣٨٤.

(٢) راجع: صحيح البخاري، ج ٨، ص ١٥٠؛ صحيح مسلم، ج ٤، ص ١٧٩٣.

أبي سلمة عن أبي سعيد أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ما بعث الله من نبي ولا أستخلف من خليفة إلا كانت له بطانتان بطانة تأمره بالخير وتحضه عليه وبطانة تأمره بالسوء وتحضه عليه والمعصوم من عصم الله وقد رواه الأوزاعي ومعاوية بن سلام عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعًا »[1].

وقال البخاري في صحيحه :

« حدثنا أصبغ أخبرنا بن وهب أخبرني يونس عن بن شهاب عن أبي سلمة عن أبي سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ما بعث الله من نبي ولا استخلف من خليفة إلا كانت له بطانتان بطانة تأمره بالمعروف وتحضه عليه وبطانة تأمره بالشر وتحضه عليه فالمعصوم من عصم الله تعالى »[2].

وقال في صحيح ابن حبان :

« أخبرنا عبد الله بن محمد بن سلم حدثنا عبد الرحمن بن إبراهيم حدثنا الوليد حدثنا الأوزاعي عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما من نبي إلا وله بطانتان بطانة تأمره بالمعروف وتنهاه عن المنكر وبطانة لا تألوه خبالا فمن وقي شرها فقد وقي »[3].

فبعد هذه الأقوال كيف يسوغ لي أن أرجع لمثل هؤلاء لأخذ

---

(١) تفسير ابن كثير، ج١، ص ٣٩٩.

(٢) صحيح البخاري، ج ٦، ص ٢٦٣٢.

(٣) صحيح ابن حبان، ج١٤، ص٧٠.

شريعتي وديني منهم بشكل عام وسوف نشير فيما يأتي في الأعداد القادمة الى مجموعة من الأحكام المغيرة مع الدليل.

النقطة الرابعة: الاستمرارية والدوام، أي استمرار وجود هذه القيادة إلى يوم القيامة.

تقول كيف؟

أقول لك: ألم يقل النبي (ص) تمسكوا بهما؟ وهذا خطاب للأمة من عصر النبي (ص) إلى يوم القيامة فلازم ذلك تواجد الكتاب والعترة في كل الأزمنة فلا يخل منها زمان ما من الأزمنة ولو خلا أي زمان منهما أو من أحدهما فلازم ذلك عدم توجه الخطاب لأهل ذلك الزمان ولا دليل لدينا على خروج أحد من هذا الخطاب، هذا أولاً.

وثانيًا قال (ص): أنهما لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض فإذا افترضنا انفصال أو انقطاع أهل البيت في أي فترة من الفترات فهذا هو افتراق لأحدهما عن الآخر بينما النبي (ص) يقول: لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض.

سؤال:

فهل هنالك من أقوال لبعض العلماء؟

الجواب: نعم، فمثلاً ابن حجر قال: « والحاصل أن الحث على التمسك بالكتاب والسنة وبالعلماء من أهل البيت... ويستفاد من مجموع ذلك

بقاء الأمور الثلاثة إلى قيام الساعة»[1].

وقال في موضع آخر: «وفي أحاديث الحث على التمسك بأهل البيت إشارة إلى عدم انقطاع متأهل منهم للتمسك به إلى يوم القيامة كما أن الكتاب العزيز كذلك، ولهذا كانوا أمانًا لأهل الأرض كما يأتي، ويشهد لذلك الخبر السابق (في كل خلف من أمتي عدول من أهل بيتي ينفون عن هذا الدين تحريف الضالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين ألا وإن أئمتكم وفدكم إلى الله فانظروا من تفدون)»[2].

وقال المناوي في كتاب فيض القدير: «قال الشريف: هذا الخبر يفهم وجود من يكون أهلاً للتمسك به من أهل البيت و العترة الطاهرة في كل زمن إلى قيام الساعة حتى يتوجه الحث المذكور إلى التمسك بهم كما أن الكتاب كذلك، فلذلك كانوا أمانًا لأهل الأرض، فإذا ذهبوا ذهب أهل الأرض»[3].

وللمناوي في فيض القدير كلمة جميلة جدًا وهي قوله: «إن التمسك بأهل البيت واجب على الأمة وجوب الفرائض المؤكد التي لا عذر لأحد في تركها»[4].

وقال ابن أبي الحديد المعتزلي في شرح نهج البلاغة: «كي لا يخلو الزمان ممن هو مهيمن لله تعالى على عباده، ومسيطر عليهم وهذا

---

(١) الصواعق المحرقة، ص ١٨٠.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٨١.

(٣) فيض القدير للمناوي، ج ٣، ص ١٥.

(٤) المصدر نفسه، ج ٣، ص ١٤.

يكاد يكون تصريح بمذهب الإمامية إلا أن أصحابنا يحملونه على أن المراد به الأبدال »[1].

ويقول ابن حجر في فتح الباري في شرح صحيح البخاري: « وفي صلاة عيسى (ع) خلف رجل من هذه الأمة مع كونه في آخر الزمان وقرب قيام الساعة دلالة للصحيح من الأقوال أن الأرض لا تخلو من قائم لله بحجة »[2].

سؤال:

وهل هناك من أقوال وأخبار أخرى؟

الجواب: عندنا مجموعة من الأخبار الصادرة من النبي (ص) والتي مفادها: أن الأرض لا تخلو من قائم لله بحجة، راجع المصادر التالية:

المعيار والموازنة ص ٨١، وعيون الأخبار ص ٧، وتاريخ اليعقوبي الجزء الثاني ص ٤٠٠، وتاريخ بغداد الجزء السادس ص ٤٧٩، وفتح الباري بشرح صحيح البخاري الجزء السادس ص ٢٧٠، والجزء الأول ص ٢٧٤ والعقد الفريد وغيرها من المصادر.

---

(١) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، ج ١٨، ص ٣٥١.

(٢) شرح صحيح البخاري، ج ٢، ص ٣٨٥.

سؤال:

وهل هناك حديث واضح المعالم؟

الجواب: أقول نعم أنه حديث من مات وليس في عنقه بيعة.

وما هو نص الحديث؟ أقول الحديث له ألفاظ متعددة منها: قوله (ص): «من مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة الجاهلية»[1].

ومنها قوله (ص): «من مات بغير إمام مات ميتة جاهلية»[2].

وفي لفظ آخر قال (ص): «من مات وليس عليه إمام مات ميتة جاهلية».

وفي آخر: «من مات وليست عليه طاعة مات ميتة جاهلية»[3].

فهل بعد هذا من إشكال على أصولية الإمامة واستمراريتها وما سوف يقال من أن إمامهم النبي محمد بن عبدالله (ص) أو أن إمامهم القرآن فهذا كلام لا يقبله حتى الأطفال لأن النبي (ص) والقرآن الكريم

---

(١) صحيح مسلم، ج ٣، ص ١٤٧٨، كتاب الإمارة باب ١٣؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٨، ص ١٥٦؛ مجمع الزوائد للهيثمي، ج ٥، ص ٢١٨؛ مشكاة المصابيح، ج ٢، ص ١٠٨٨، الحديث ٣٦٧٤؛ سلسلة الأحاديث الصحيحة للألباني، ج ٢، ص ٧١٥.

(٢) مسند أحمد، ج ٤، ص ٩٦؛ مجمع الزوائد للهيثمي، ج ٥، ص ٢١٨؛ الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان، ج ٧، ص ٤٩؛ مسند الطيالسي، ص ٢٥٩؛ كنز العمال، ج ١، ص ١٠٣؛ كتاب السنة للألباني، ص ٤٨٩، حديث ١٠٥٧، إسناده حسن ورجاله ثقة.

(٣) كنز العمال، ج ٦، ص ٦٥، الحديث ١٤٨٦١؛ كتاب السنة للشيباني، ص ٢٩٠، حديث ١٠٥٨؛ مسند أحمد، ج ٣، ص ٤٤٦؛ المطالب العالية لابن حجر العسقلاني، ج ٢، ص ٢٢٨.

ليس فيهم تعدد حسب الأزمنة وإنما هما شيء واحد في كل الأزمنة بينما الإمام متغير فكل زمان له إمام غير الإمام المتقدم في الزمان الماضي.

والحمد لله رب العالمين على نعمته التي أنعم بها علي ووفقني لإكمال هذا البحث.

حرر بتاريخ ٢٥ رجب ١٤٢٤ الموافق ٢٢ سبتمبر ٢٠٠٣ م

أبو حسام خليفة بن عبيد الكلباني العماني

المصادر

١- تـاريخ بغـداد أو مدينـة الـسلام، المؤلـف لأبـي بكـر أحمـد بـن علـي الخطيب البغدادي (٣٩٢ – ٤٦٣)، نشر دار الكتب العلمية.

٢- تاريخ ابن خلدون، المؤلف القاضي عبد الرحمن بن محمد الحضرمي المالكي، (ت ٨٠٨)، نشر دار القلم، بيروت، ١٩٨٤م، الطبعة الخامسة.

٣- تاريخ اليعقوبي، المؤلف أحمد بن أبي يعقوب بن واضح بن وهب بن واضح المعروف باليعقوبي، نشر دار صادر، بيروت.

٤- تفسير القرآن العظيم، المؤلف إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي أبو الفداء (ت ٧٧٤)، نشر دار الفكر، بيروت.

٥- سنن البيهقي الكبرى، المؤلف أحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبوبكر البيهقي (٣٨٤ – ٤٥٨)، نشر مكتبة دار الباز، مكة المكرمة، ١٤١٤/١٩٩٤م، تحقيق محمد عبد القادر عطا.

٦- سنن الترمذي أو الجامع الصحيح، المؤلف محمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي السلمي (٢٠٩ – ٢٧٩)، نشر دار إحياء التراث، بيروت، تحقيق أحمد محمد شاكر وآخرون.

٧- السنة، المؤلف عمرو بن أبي عاصم الضحاك الشيباني (ت٢٨٧)، نشر المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٠، الطبعة الأولى، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني.

٨- صحيح ابن حبان، المؤلف محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم

التميمي البستي (ت ٣٥٤)، نشر مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٤/١٩٩٣م، الطبعة الثانية، تحقيق شعيب الأرنؤوط.

٩- صحيح البخاري، المؤلف محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي (١٩٤ – ٢٥٦)، نشر دار ابن كثير اليمامة، بيروت، ١٤٠٧/١٩٨٧م، الطبعة الثالثة، تحقيق د. مصطفى ديب البغا.

١٠- صحيح مسلم، المؤلف مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري (٢٠٦ – ٢٦١)، نشر دار إحياء التراث، بيروت، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي.

١١- فتح الباري، المؤلف أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني (٧٧٣ – ٨٥٢)، نشر دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ومحب الدين الخطيب.

١٢- فيض القدير شرح الجامع الصغير، المؤلف عبد الرؤوف المناوي، نشر المكتبة التجارية، مصر، ١٣٥٦، الطبعة الأولى.

١٣- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، المؤلف علي بن أبي بكر الهيثمي، (ت ٨٠٧)، نشر دار الريان للتراث، القاهرة، وبيروت، ١٤٠٧.

١٤- مدخل إلى الإمامة، المؤلف السيد كمال الحيدري، نشر دار الصادقين للطباعة والنشر، قم- إيران، الطبعة الثانية.

١٥- المستدرك على الصحيحين، المؤلف محمد بن عبد الله أبو عبد الله الحاكم النيسابوري (ولد ٤٠٥/١٤١١م)، نشر دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١١/١٩٩٠م، الطبعة الأولى، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا.

١٦- مسند الإمام أحمد بن حنبل، المؤلف أحمد بن حنبل أبو عبد الله الشيباني (١٦٤ – ٢٤١)، نشر مؤسسة قرطبة، مصر.

١٧- مسند الطيالسي، المؤلف سليمان بن داود أبو داود الفارسي البصري الطيالسي (ت ٢٠٤) نشر دار المعرفة، بيروت.

١٨- المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، المؤلف الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٧٧٣ – ٨٥٢)، نشر دار العاصمة، الرياض، تحقيق التويجري.

الفهرس

المقدّمة ١

سؤال : هل الإمامة من أصول الدين؟والجواب على هذا السؤال ٣

سؤال : لماذا هذا التفريق بين أصول الدين وأصول المذهب؟ والجواب على هذا السؤال ٣

سؤال : وما هي تلك الأدلة؟ نقل الأدلة على أصولية الإمامة ٤

سؤال آخر : لماذا هــذه الشروط الثلاثة (الاختيار من الله وكونه معصوماً عارفًا بالأحكام) ؟ والجواب على هذا السؤال ٥

سؤال : لماذا أنتم دون غيركم من المذاهب تقولون بأصولية الإمامة؟ والجواب على هذا السؤال ٧

سؤال : ما هو دليلكم من الكتاب إن كان هناك دليل؟ ١٠

الآية الأولى قوله تعالى (وإذ قال ربك للملائكة أني جاعــل في الأرض خليفة قــالوا أتجعل فيها من يفسد فيها ويسفك الدمــاء ونحن نسبح بحمدك ونقدس لك قال إني أعلم مالا تعلمون) ١٠

الآية الثانية قوله تعالى (وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَـاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَـالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِي قَالَ لاَ يَنَالُ عَهْــدِي الظَّالِمِينَ) ١٣

ما هو قولكم في هذه الآية (وجعلناهم أئمة يدعون إلى النار ويوم القيامة لا ينصرون) ١٤

نسأل سؤالا آخر وهو أن التعيين لمنصب النبوة والإمامة والخلافة من الله سبحانه وتعالى هل هذا التعيين بالاستحقاق أو بغير استحقاق ١٥

الآية الثالثة قوله تعالى: (يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم، فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر، ذلك خير وأحسن تأويلا) ١٦

سؤال: وهل هناك من دليل من السنة المطهرة؟ ١٩

حديث الثقلين كتاب الله وعترتي أهل بيتي ٢٠

البحث في الحديث الآخر كتاب الله وسنتي ٢٤

ما هو المراد من (وسنتي)؟ والإشكالات على الحديث من غير السند ٣٥

ما هو المراد من لفظ لن يفترقا في حديث كتاب الله وعترتي ١٢

وقد ثبت لدينا بأن الرسول (ص) قد أرجعنا إلى أهل البيت لأخذ العلم منهم وبالخصوص أمير المؤمنين (ع) والأدلة على ذلك

سؤال: ماهو وجه الاستدلال؟ بحديث الثقلين ٣٥

هنا سؤال قبل النقطة الرابعة؟ وهو على هذا الكلام لا يوجد مصدر للكتاب والسنة النبوية إلا عن هذا الطريق فلازم ذلك إشكالين:

الأول بطلان السنة الواردة عن غير أهل البيت والثاني حصر نقل السنة بأهل البيت ٣٧

قد يقول لكم قائل لماذا اقتصرتم بالأخذ عن أهل البيت ولم تأخذوا عن الصحابة؟ ٣٨

لأنهم (أي الصحابة) غيروا الأحكام الشرعية فكيف أطمئن إلى أخذ أي حكم عنهم والدليل على ذلك ٣٨

سؤال: فهل هنالك من أقوال لبعض العلماء؟ الجواب على هذا الطلب ونقل أقوال العلماء الشارحين لحديث الثقلين ٣٨

سؤال: وهل هناك من أقوال وأخبار أخر؟ ٤٢

نعم منها حديث أن الأرض لا تخلو من قائم لله بحجة ٤٤

حديث من مات ولم يعرف إمام زمانه ٤٥

المراجع ٤٧

الفهرس ٥١

من مطبوعات دار العصمة

١- تحفة الراغبين – ام البنين

٢- مقالات حول حقوق المرأة- الشيخ محمد صنقور

٣- تساؤلات حول النهضة الحسينية - الشيخ محمد صنقور

٤- المجموعة الكاملة لمؤلفات الأستاذ أحمد الاسكافي ج ١

٥- المجموعة الكاملة لمؤلفات الأستاذ أحمد الاسكافي ج ٢

٦- حوار صريح مع إبليس – سميح صالح

٧ - حوار صريح مع عزرائيل – سميح صالح

٨ – مسابقة الطف – دار العصمة

٩- مناسك الحج – لولي أمر المسلمين السيد علي الخامنئي

١٠- كلمات مضيئة - لولي أمر المسلمين السيد علي الخامنئي

١١- منتخب الأحكام - لولي أمر المسلمين السيد علي الخامنئي

١٢- أحكام البنوك – مجموعة من المراجع – إعداد : الشيخ حسن محمد فياض العاملي

١٣- مختصر التشيع – الشيخ علي رحمة

١٤ - دروس في التشيع – الشيخ علي رحمة

١٥- ثورة وشعاع – الشيخ عيسى قاسم

١٦- مشروع الاسكافي في ربع قرن

١٧- الوجيزة في المنطق – الشيخ محمد المرهون

١٨ – الأمراض وعلاجها في الإسلام – الشيخ محمد المرهون

١٩- من نظافة الإسلام –الشيخ محمد المرهون

٢٠ الدرة العزاء في شرح الخطبة الزهراء – المحدث الشيخ يوسف البحراني

٢١ – قضايا وطنية معاصرة – السيد هادي الموسوي

٢٢ – من قطوف الدعاء – السيد هاشم الموسوي

٢٣ – أنيس النفوس – جواد مال الله

٢٤ – كان في السجن يا ما كان – عبد الشهيد الثور

٢٥- الدموع الجارية – ديوان شعر – عبد الشهيد الثور

٢٦ – حرب ومحراب – ديوان شعر – السيد هاشم الموسوي

٢٧ - علي بن أبي طالب (ابن الحنفية)

٢٨ – على خطى الحسين ١ – ٢ – الدكتور الشيخ ميثم السلمان

٢٩ – نجاة الدارين في زيارة الإمام الحسين (ع) – محمد علي الجمري

٣٠ – ملحمة كربلاء – ملحمة شعرية – الشيخ عبدالامير الجمري

٣١– في رثاء الجمري – قصائد لمجموعة الشعراء في الشيخ الجمري

تحت الطبع

١– شموع الكلمات – وفاء ابو ديب

٢– جنات ونهر في نظم المناجاة الخمسة عشر – السيد هاشم الموسوي

٣– العدالة الاجتماعية – الشيخ محمد سند

٤– سلسة الطريق نحو الحقيقة – الكلباسي

٥– استراتيجيات التخاطب – الدكتور الشيخ ميثم السلمان

٦– مقالتان في الحياة الزوجية – الشيخ محمد المرهون

٧– مقالتان عرفانيتان – الشيخ محمد المرهون

٨– شرح بداية الحكمة – الشيخ الاسعد

٩– شرح كفاية الأصول – الشيخ محمد المرهون

١٠- معالم الفكر التنموي في الإسلام – الإمام علي أنموذجًا – السيد عباس هاشم





حارة حريك - شارع الشيخ راغب حرب - قرب نادي السلطان

ص.ب: ١٤/٥٤٧٩ - هاتف: ٠٣/٢٨٧١٧٩ - تلفاكس: ٠١/٥٥٢٨٤٧ - ٠١/٥٤١٢١١

E-mail:almahajja@terra.net.lb
www.daralmahaja.com
info@daralmahaja.com